

## تقرير مراجع الحسابات المستقل

الموقرين

إلى السادة مساهمي شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة مسك  
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة ("الشركة") وشركتها التابعة (يشار إليهما معا بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

أمر المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم رأيا منفصلا في هذه الأمور.

**تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)**

**الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)**

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات لدى المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيرادات من العقود مع العملاء".</li> <li>تقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة لدى المجموعة، بما في ذلك إجراءات الرقابة الهادفة إلى منع الاحتيال عند الاعتراف بالإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة.</li> <li>إجراء اختبارات القطع للإيرادات المسجلة، وذلك لتقييم ما إذا تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة الصحيحة.</li> <li>اختبار معاملات الإيرادات على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، وذلك للتأكد من دقة وصحة الاعتراف بالإيرادات.</li> </ul>	<p>الاعتراف بالإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت إيرادات المجموعة ما يقارب ١,٤٨ مليار ريال سعودي (٢٠٢٤: ١,١٤ مليار ريال سعودي). يعد الاعتراف بالإيرادات من أمور التدقيق الرئيسية نظراً لوجود مخاطر تتمثل في احتمال قيام الإدارة بتجاوز الضوابط لتحريف معاملات الإيرادات.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٧,٤) المتعلق بالسياسات المحاسبية للإيرادات، والإيضاح رقم (٢٥) لمزيد من التفاصيل حول الإيرادات في القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي اتبعناها لتقييم انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية الرئيسية لدى الإدارة المتعلقة بإدارة الائتمان، وتحصيل الديون، وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛</li> <li>إجراء تقييم، على أساس العينة، ما إذا كانت بنود تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية مصنفة ضمن الفئة المناسبة، وذلك من خلال مقارنة كل بند في التقرير مع المستندات الأساسية، والتي تشمل فواتير المبيعات وإشعارات تسليم البضائع؛</li> <li>فهم المعايير والافتراضات الرئيسية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي اعتمدهت الإدارة، بما في ذلك البيانات التاريخية للتعثر ومعدلات الخسائر المقدرة من قبل الإدارة؛</li> <li>تقييم مدى معقولية تقديرات مخصصات الخسائر من قبل الإدارة، وذلك من خلال فحص المعلومات المستخدمة في إعداد هذه التقديرات، بما في ذلك اختبار دقة البيانات التاريخية للتعثر، وتقييم ما إذا كانت معدلات الخسائر التاريخية قد تم تعديلها بشكل مناسب بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمعلومات المستقبلية؛ و</li> <li>التحقق، على أساس العينة، من الإيصالات النقدية المستلمة من العملاء بعد نهاية السنة المالية المتعلقة بأرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وذلك بمقارنتها مع كشوفات البنكية ومستندات التحويل ذات الصلة.</li> </ul>	<p>انخفاض قيمة الذمم التجارية</p> <p>في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، سجلت المجموعة انخفاضاً في قيمة الذمم المدينة التجارية بقيمة ١٨,٧٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ١٨,٩ مليون ريال سعودي).</p> <p>يستند انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية للمجموعة إلى تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة طوال فترة الاستحقاق، والذي يتم تقديره بناءً على سجل الخسائر الائتمانية، وأعمار الذمم المدينة التجارية، وسجل سداد العملاء، ووضعهم المالي، بالإضافة إلى تقييم كل من الظروف الاقتصادية العامة الحالية والمتوقعة. كل ذلك يتطلب قدراً كبيراً من حكم الإدارة.</p> <p>يعتبر مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية من أمور المراجعة الرئيسية، لأن تسجيل المخصص يعد أمراً غير موضوعي بطبيعته ويتطلب حكماً إدارياً هاماً، مما يزيد من مخاطر الخطأ أو تحيز إدارة المحتمل.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٤,٤) المتعلق بالسياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية، والإيضاح رقم (١٠) للاطلاع على الإفصاح ذي الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

**تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)**

**الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)**

<b>المخزون:</b>	
<p>قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بوجود رصيد المخزون وتقييمه:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حضور عملية الجرد الفعلي للمخزون الذي أجرته المجموعة.</li> <li>• تقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية للمخزون.</li> <li>• تقييم مدى ملاءمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة.</li> <li>• اختبار تقييم المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.</li> </ul>	<p>يعتبر المخزون من أمور التدقيق الرئيسية نظرا لطبيعة نشاط المجموعة الذي يعتمد بشكل أساسي على المخزون في توليد الإيرادات، ومدى تأثيره على نتائج الأعمال.</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغ رصيد المخزون لدى المجموعة ٣٤١ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ٢٦١ مليون ريال سعودي)، وهو ما يمثل تقريبا ٣٤,٣٤٪ من إجمالي الأصول المتداولة و ٢٨,٦٢٪ من إجمالي أصول المجموعة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ٣٥,٤٪ من إجمالي الأصول المتداولة و ٢٨,١٪ من إجمالي الأصول). ونظرا إلى أهمية رصيد المخزون، وتقييماته، والافتراضات المتعلقة بانخفاض قيمته والتقدم، فقد اعتبر هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٧,٤) المتعلق بالسياسة المحاسبية للمخزون، والإيضاح رقم (١١) للاطلاع على الإفصاح ذي الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

**المعلومات الأخرى**

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استنادا إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

**مسؤوليات الإدارة والجهات المسؤولة عن الحوكمة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقا لمتطلبات النظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية سنكتشف دائما عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الموحدة أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة، ونظل المسؤولين الوحيديين عن رأينا.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضا المكلفين بالحوكمة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بالمطلوبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال.

ومن الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، تحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناء على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

### شركة المستشارون المهنيون



عبد الله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض:

١٨ شوال ١٤٤٧ هـ

٦ ابريل ٢٠٢٦ م